في افتتاح أعمال ندوة الحج الكبرى بمكة المكرمة

المفتي العام يحذر من أعداء الأمة وأعداء هذه البلاد وحسادها

د.حجار: الاهتمام بثقافة الحج أمر ضروري لضمان أداء الشعيرة على الوجه الأكمل

مكة المكرمة–واس

بحضور سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، افتتح معالي وزير الحج الدكتور بندر بن محمد حجار، أمس ندوة الحج الكبرى في دورتها الأربعين لهذا العام تحت عنوان "ثقافة الحج مقصد شرعي ومطلب إنساني" بمكة المكرمة بمشاركة مختلف الباحثين والمفكرين والعلماء، والمتخصصين في العلوم الشرعية وشؤون الحج من مختلف أقطار العالم التي تنظمها وزارة الحج، بقاعة جمانة بالعوالي في مكة المكرمة وتستمر لمدة يومين.

وأقيم حفل خطابي بهذه المناسبة بدئ بتلاوة آيات من القرآن الكريم تلاها فضيلة إمام وخطيب المسجد الحرام الشيخ خالد الغامدي، ثم ألقى الأمين العام لندوة الحج الكبرى الدكتور هشام بن عبد الله العباس كلمة ألقاها نيابة عنه عضو لجنة الندوة فايز حابس رحب فيها بالمشاركين في الندوة التي تعد ملتقىً لعلماء ومفكري الأمة الإسلامية.

وأوضح أن ثقافة الحج ثقافة واسعة تحتاج إلى عدة متطلبات دينية واقتصادية وبيئية، مؤكدا أن من أهم ثمار عقد مثل هذه الندوات سنويا هو تبادل الآراء بمناقشتها وكذلك القضايا الإسلامية التي يقوم العلماء والمفكرين المشاركين بمناقشتها خلال فعاليات هذه الندوة.

وبيّن حابس أن الندوة تشتمل على خمسة محاور وهي ثقافة الحج المفهوم والعناصر، وثقافة الحج مقصد ديني شرعي، وثقافة الحج مطلب حضاري إنساني، وثقافة الحج قواسم مشتركة وسمات محلّية، وثقافة الحج في بلاد الحرمين، مشيرا إلى أن الندوة تهدف إلى إبراز أهمية ثقافة الحج في سلوك الحجاج وأداء مناسكهم وتفعيل دور الثقافة الإسلامية.

وأكد أن وزارة الحج دأبت كل عام على عقد ندوة الحج الكبرى في مستهلّ شهر ذي الحجة من كل عام حيث يلتقي فيها صفوة العلماء والمفكرين والكتاب من العالم الإسلامي باعتبارها إحدى وسائل استثمار الحج فيما ينفع المسلمين في أمور دينهم ودنياهم.

عقب ذلك ألقى معالي وزير الحج كلمة نقل خلالها تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – الذين يتمنون لهذه المناسبة ولأمثالها من المناسبات الخيرة كل توفيق ونجاح للخلوص إلى النتائج المتوخاة منها لمصلحة الإسلام والمسلمين والإنسانية جمعاء، وبخاصة ما يتعلق بقاصدي الحرمين الشريفين من حجاج ومعتمرين وزائرين الذين هم في مركز الاهتمام ليؤدوا نسكهم وفق ما شرعه الله عز وجل وليعودوا إلى أوطانهم وديارهم سالمين غانمين.

كما رحب بسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ الذي اعتدنا منه المبادرة بالحضور والمشاركة لتعزيز ودعم كل عمل خير وتوجه بناء، وقال معاليه : لقد أكد الشارع الحكيم مطالبة الحجاج لبلوغ ثمرة الحج الكاملة استقامة سلوكهم في أداء نسكهم ولاريب أن تكوين ثقافة الأفراد لها الأثر البالغ في تقويم سلوكهم إذ إن الثقافة تشكل أساساً جوهريا في تكوين عقلية الفرد وهوية الأمم، مؤكدا انه لذلك أضحى الاهتمام بثقافة الحج المشتركة أمرا ضروريا لضمان أداء هذه الشعيرة على الوجه الأكمل بحيث يشكل ذلك كله مقصداً معززاً لمقاصد الشريعة وغاياتها ومطلبا إنسانيا حضاريا تقتضيه مرتكزات الدعوة الإسلامية مع مراعاة ما استجد في العصر الحاضر عصر الانفتاح الفضائي الالكتروني والتواصل المتلاحق بين الثقافات.

وبيّن معالي وزير الحج أن اختيار موضوع "ثقافة الحج مقصد شرعي ومطلب إنساني" ليكون موضوع ندوة الحج لهذا العام إنما هو في الواقع استجابة لما سبق أن ورد من توصيات الندوة لأعوام خلت مما يؤكد الحرص كل الحرص على استمرار وانتظام هذا التوجه الطيب الذي ترعاه حكومة خادم الحرمين الشريفين وتنظمه سنويا وزارة الحج لما يقارب من أربعة عقود من الزمان، داعيا المشاركين في الندوة إلى استثمار ما يتمخض عنها من توصيات لإيصالها بقدر المستطاع إلى الرأي العام كل في وطنه لتبصير وتثقيف الحجاج للمواسم المقبلة وتوعيتهم في بلدانهم قبل وصولهم إلى الأراضي المقدسة مما يسهم بصورة فاعلة في تلافي الأخطاء المحتملة ولكي يستفيدوا استفادة كاملة من الخدمات الحيوية والتسهيلات المتعددة الأبعاد التي توفرها المملكة وبخاصة التوسعات في الحرمين الشريفين والمشروعات ذات الصلة في المشاعر المقدسة.

ونوه معاليه بما يحظى به حجاج بيت الله الحرام من خدمات وتسهيلات منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه وحتى هذا الوقت الحاضر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود حيث تتواصل الانجازات العملاقة المقامة على ارض الواقع وبخاصة توسعات الحرمين الشريفين.

وكرر الدكتور حجار الترحيب بالمشاركين في الندوة وباللجان المعنية بالإعداد والتنظيم واللجنة العلمية، معربا عن أمله في أن تخرج الندوة بتوصيات تعود بعظيم الفائدة على أعمال الحج وخدمة حجاج بيت الله الحرام.

عقب ذلك ألقى سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن آل الشيخ كلمة أوضح فيها أن الحج يعدّ من أفضل الأعمال إلى الله عز وجل حيث يتعلق به أمران الاستطاعة المالية والاستطاعة البدنية وعظم جزاء الحج عند الله بأن ليس له جزاء إلا الجنة فهو أحد أركان الإسلام الخمسة فرضه الله مرة واحدة في العمر وهو مطلب إسلامي وعمل خير وثقافة مهمة للأمة الإسلامية وقضاياها.

ودعا سماحته إلى الاهتمام بأداء مناسك الحج على الوجه الصحيح والهدي النبوي وتعظيمها وتعظيم البيت الحرام والحرص على السكينة والهدوء في الحج وعدم المجادلة والفوضى والرفث، كما قال تعالى "وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق".

وبيّن سماحة مفتي عام المملكة أن المسلمين في الحج يلتقون من كل مشارق الأرض ومغاربها على صعيد واحد وبلباس واحد لا فرق بين عربي وأعجمي ولا غني ولا فقير إلا بالتقوى يلبّون ربهم ويبتغون من فضله كما أن في الحج كذلك منافع متعددة سواء دينية أو دنيوية واقتصادية فعلى الدول أن تبيّن أمور الحج قبل إرسال حجاجها إلى مكة المكرمة وتزويدهم بالكتب والأشرطة التي توضح لهم تلك المناسك كما أن عليها كذلك أن توضح لهم نظام المملكة وحملات الحج وإتباع تلك الأنظمة كاملة.

ودعا سماحته حجاج بيت الله الى أن يكون حجهم ومناسكهم خالصة لله سبحانه وتعالى وأن يبتعدوا كل الابتعاد عن الشعارات الطائفية والحزبية حيث أن الحج لا رفث فيه ولا فسوق كما يجب على علماء الأمة استثمار هذه الشعيرة لمناقشة قضايا المسلمين وتبادل الآراء بينهم للخروج بما ينفع الأمة الإسلامية.

وشكر سماحة مفتي عام المملكة ولاة الأمر في هذه البلاد الطاهرة وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – على كل ما يقومون به من بذل الجهود للعناية بالحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وتقديم جميع الخدمات الصحية وتسهيل الطرق لحجاج بيت الله الحرام وتأمينهم والاعتناء بهم وما التوسعات الأخيرة التي شهدها الحرمين الشريفين إلا شاهد حيّ على ذلك فخدمة الحرمين الشريفين شرف نالوه باقتدار واعتزاز. وحذر سماحته من أعداء الأمة وأعداء هذه البلاد وحسادها الذين لا يريدون بها خيرا فهم حسّاد على ما حبا هذه البلاد الطاهرة من أمن وأمان فأعمال هذه الدولة وأفعالها في الحج وغيره وتنظيمها أكبر رد على كذب هؤلاء وافترائهم على هذه البلاد الطاهرة فمنذ عهد الملك عبد العزيز رحمه الله والدولة تسعى لخدمة الحرمين الشريفين وتقديم كل التسهيلات لحجاج بيت الله وتبعه في ذلك أبناؤه البررة حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله –.

قدم التعازي لخادم الحرمين.. ونعى شهداء الواجب..الوزاري الخليجي:

مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة والقضاء على الإرهاب وتهديداته

تدخل إيران في شؤون دول المجلس تهديد خطير للأمن والسلم الإقليمي والدولي

الرياض – واس

اختتم أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة مساء أمس أعمال اجتماع الدورة الـ(١٣٦)، برئاسة معالي وزير الخارجية بدولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري الدكتور خالد بن محمد العطية، وبحضور معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربيّة الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في مدينة الرياض.

وأعرب المجلس الوزاري ، في البيان الختامي الذي صدر عنه ، عن صادق العزاء والمواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وإلى أسر الشهداء في ضحايا سقوط إحدى الرافعات بالمسجد الحرام ،سائلا الله عز وجل أن يتغمد الشهداء ويرحمهم وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل، مشيدا بالتطور الكبير والتوسعات التي يشهدها الحرم المكي، معربا عن ثقته بكفاءة وقدرة الأجهزة المعنية بالمملكة العربية السعودية في تعاملها مع هذا الحادث الأليم، سائلا الله أن يحفظ المملكة العربية السعودية وشعبها من كل مكروه.

ورحب المجلس بالقرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١٥م، برفع علم فلسطين على مقار الأمم المتحدة ، وعبر عن تقديره للدول التي صوتت لمصلحة هذا القرار، معتبرا ذلك خطوة هامة في مسيرة القضية الفلسطينية وانتصارا للجهود الدبلوماسية للحصول على اعتراف بدولتهم.

وأدان المجلس الوزاري الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي للأماكن المقدسة الإسلامية والسيحية وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى، وكذلك الاعتداءات المتكررة من المسئولين والمستوطنين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان، مناشدا المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته، واتخاذ كل ما من شأنه حماية أبناء الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية.

كما رحب المجلس بنتائج الاجتماع الطارئ للجنة مبادرة السلام العربية، الذي عقد في القاهرة في شهر أغسطس ٢٠١٥م ، مؤكدا على حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية.

واستنكر المجلس البيان المشترك الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة و المقدم من قبل الاتحاد السويسري وعدد من الدول حول الشؤون الداخلية في مملكة البحرين، الذي يتضمن العديد من المغالطات والافتراءات بشأن حقوق الإنسان، ولا يأخذ في الحسبان ما اتخذته المملكة من تقدم ملحوظ وثقته الجهات الرسمية في عدد من التقارير الصادرة مؤخرا، متجاهلا ما توليه حكومة المملكة تجاه تبنيها استراتيجيات متطورة تعزز حقوق الإنسان وفق نسق متقدم يضمن للمواطن حياة كريمة و تمتعه بكامل حقوقه التي كفلها المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

وعبر المجلس عن دعمه لكل ما قامت به مملكة البحرين في تعزيز مسيرة حقوق الإنسان بالمملكة ، و تطبيقها لجميع القرارات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وأن دول المجلس في إطار اتخاذ الإجراءات الكفيلة في الدفاع عن مصالحها في هذا الشأن مع الدول التي اتخذت هذا الموقف من مملكة البحرين ودول المجلس الأخرى.

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات العمل المشترك، مبديا ارتياحه بما تم إنجازه من خطوات لتحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات.

وأدان المجلس بشدة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مساجد في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أدان الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مملكة البحرين مؤخرا وراح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، مشيدا بإحباط الأجهزة الأمنية عملية تهريب لمواد متفجرة شديدة الخطورة، وأسلحة وذخائر مصدرها إيران إلى مملكة البحرين ، مؤكدا وقوف دول المجلس ومساندتها في كل ما تتخذه المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين من إجراءات لحماية أمنها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، معربا عن ثقته بقدرة الأجهزة الأمنية على كشف ملابسات هذه الجرائم الإرهابية وتقديم مرتكبيها للعدالة والمساءلة.

وعبر المجلس الوزاري عن عميق استيائه واستنكاره للأفعال الشنيعة والاتهامات التي أسفرت عنها تحقيقات الجهات المختصة بدولة الكويت وما تنطوي عليه من أبعاد ومخاطر تهدد أمنها وسيادتها واستقرارها ووحدة وسلامة أراضيها ولاسيما ما اشتملت عليه الضبوطات من أنواع وكميات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وتلقي التدريبات على استخدامها.

وأشاد المجلس بجهود الأجهزة الأمنية في دولة الكويت، وتمكنها من تفكيك الخلية التي تنتمي لأحد التنظيمات الإرهابية، وكانت تخطط لزعزعة أمن الكويت واستقرارها، مؤكدا وقوفه الحازم إلى جانب دولة الكويت فيما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها ليؤكد مجددا أن أمن دولة الكويت وأمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، مؤكدا التزامه بما تضمنه بيان وزراء الداخلية في دول المجلس من إجراءات بهذا الشأن خلال اجتماعهم الطارئ بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٥م ، في دولة الكويت.

وأكد المجلس الوزاري استمرار الدول الأعضاء في المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومساندة كل الجهود المبذولة، دوليا وإقليميا، لمحاربة التنظيمات الإرهابية واجتثاث فكرها الضال، وشدد المجلس على ضرورة تكثيف التنسيق والتعاون الثنائي والدولي من أجل مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة والقضاء على الإرهاب، وتهديداته العابرة للحدود، وتعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

وجدد المجلس الوزاري التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، التي شددت عليها البيانات السابقة كافة.

كما أكد المجلس الوزاري في هذا الخصوص على دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة، واعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، ودعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وأعرب المجلس عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشأن الداخلي لدول مجلس التعاون، ومحاولات بث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها والإضرار بأمنها واستقرارها ومصالح مواطنيها، سواء من خلال إيواء الهاربين من العدالة أو فتح المعسكرات لتدريب المجموعات الإرهابية أو تهريب الأسلحة والمتفجرات لتنفيذ عمليات إرهابية داخل دول المجلس، كما حدث مؤخرا في مملكة البحرين، أو عبر دعم التخريب والإرهاب والتحريض على العنف، أو من خلال التصريحات التي تصدر عن كبار المسؤولين الإيرانيين، مشددا على أن سياسة إيران القائمة على التدخل في شؤون دول المجلس، تحمل تهديدًا خطيرا للأمن والسلم الإقليمي والدولي بعد أن وصلت لمستويات غير مسبوقة في مخالفة القوانين المعمول بها في التعامل بين الدول، وتنذر باشتعال حرب طائفية خطيرة لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها، مطالبا إيران بضرورة الكف الفوري عن هذه الممارسات والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

وشدد المجلس على الأسس والمبادئ والمرتكزات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معربا عن رفضه لتصريحات بعض المسئولين من جمهورية إيران الإسلامية ، ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية.

وأكد المجلس الوزاري على مواقف دول المجلس الثابتة بأهمية الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة دول (٥ + ١) في يوليو ٢٠١٥م ، مشددا على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الشأن وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة لكل المواقع النووية بما فيها العسكرية، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقا للاتفاق . والتأكيد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ يوليو ٢٠١٥م بشأن الاتفاق النووي ، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ البالستية والأسلحة الأخرى.

ونعى المجلس الوزاري شهداء الواجب من قوات الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية خلال المشاركة في العمليات العسكرية ضمن قوات التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن مشاركة القوات المسلحة لدول المجلس في عملية إعادة الأمل تأتي دفاعا عن الشرعية في اليمن وإعادة الأمن والاستقرار، والدفاع عن أمن وسلامة دول المجلس وعزمها على مواصلة دعم جهود الشعب اليمني لاستعادة سلطة الدولة ودحر القوى الانقلابية.

وأشاد المجلس بالجهود الإنسانية التي قدمتها دول المجلس لإدخال وتوزيع أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني الشقيق، منوها بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في هذا الخصوص، داعيا المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق .

وأكد المجلس الوزاري على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض ،والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وأشاد المجلس الوزاري بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد ميليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح ، وتحرير عدن وعدد من المدن اليمنية ، مؤكدا دعم ومساندة دول المجلس للحكومة الشرعية من أجل استعادة الدولة اليمنية وإعادة الأمن والاستقرار ، كما أشاد المجلس الوزاري بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل للأزمة اليمنية .

واستنكر المجلس انتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح بحق المدنيين وممارساتها غير المسؤولة لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء اليمن، وأدان اعتداءات ميليشيات الحوثي على سفارات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وغيرها في صنعاء، مؤكدا أن ذلك يعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي ، ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م ، مطالبا مجلس الأمن بتحمل مسئولياته بالحفاظ على البعثات الدبلوماسية وفقا للأعراف والمواثيق الدولية، معربا عن احتفاظ هذه الدول بحقها في إحالة مرتكبي هذه الاعتداءات للمساءلة والعدالة .

ودعا المجلس الوزاري المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته بدعم اللاجئين من سوريا، ونوه بالجهود والمساعدات التي تقدمها دول المجلس لتخفيف المعاناة الإنسانية للنازحين واللاجئين من الشعب السوري الشقيق جراء ما يتعرض له من تدمير وتهجير من قبل نظام بشار الأسد، مؤكدا على أنه تم معاملة الأشقاء السوريين كمقيمين في دول المجلس، يتمتعون بكافة حقوق الرعاية الصحية المجانية والتعليم والعمل وفقا لنظام الإقامة المعمول به في دول المجلس ، منوها بالدور الريادي وبالدعم المادي والعيني الذي قدمته دول المجلس للأشقاء السوريين اللاجئين في الأردن ولبنان وغيرها ، بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم أو عن طريق منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية . و مبادرات دول المجلس بعقد مؤتمرات دولية للمانحين لحشد الموارد للعمل الإنساني في سوريا.

ورحب المجلس بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣٥ أغسطس ٢٠١٥ ،المتعلق بإنشاء آلية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيماوية ، بما في ذلك غاز الكلور ، خلال النزاع في سوريا ، معتبرا ذلك رسالة من المجتمع الدولي للتصدي لاستخدام هذا السلاح الفتاك والمحرم دوليا ،مطالبا بتعاون جدي من المجتمع الدولي بهذا الشأن.

وأكد المجلس الوزاري على الحل السياسي للأزمة السورية والمرتكز على بيان جنيف١ (يونيو ٢٠١٢) ، ومن دون أية تدخلات خارجية، مشددا على ضرورة خروج كافة المقاتلين الأجانب من سوريا.

وأعرب المجلس الوزاري عن أمله في أن يؤدي قرار الحكومة العراقية ومجلس النواب باتخاذ خطوات عملية لمعالجة الفساد، وتردي الأوضاع الخدماتية، إلى تصحيح مسار العملية السياسية، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع أطياف الشعب العراقي، وتنفيذ كافة الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها في عام ٢٠١٤، تحقيقا للمطالب التي ينادي بها الشعب العراقي الشقيق.

وجدد المجلس الوزاري دعمه لقرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٣/٢١٠٧ ، الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف، آملا مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

ورحب المجلس الوزاري بقرار مجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري في اجتماعهم الطارئ، الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٣سبتمبر ٢٠١٥م ، بشأن الوضع في ليبيا، داعيا المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة الليبية، وضرورة توحيد الجهود لمواجهة الانتهاكات والمجازر التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي.

وأعرب المجلس الوزاري عن أمله في أن تؤدي المباحثات بين أطراف النزاع في الأزمة الليبية، برعاية الأمم المتحدة، إلى حل سياسي ، يؤسس إلى اتفاق ينهي حالة الفوضى وتدهور الأوضاع الأمنية، مطالبا جميع أطراف الأزمة بتغليب المصلحة العليا لإعادة الأمن والاستقرار لليبيا الشقيقة.

وأدان المجلس الوزاري مجدداً استمرار سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي وانتهاك حقوق الإنسان بحق المواطنين المسلمين من الروهينقيا في ميانمار، مجددا دعوته المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن إلى العمل على إيجاد حل سريع لهذه القضية في إطار قرارات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، ومطالبا بضرورة تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

وكان أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد عقدوا أمس في الأمانة العامة لمجلس التعاون بمدينة الرياض ، الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون .

ويرأس وفد المملكة معالي وزير الخارجية الاستاذ عادل بن احمد الجبير ، كما يرأس معالي وزير خارجية دولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري الدكتور خالد بن محمد العطية ، بمشاركة معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني .

وفي بداية الاجتماع ألقى معالي وزير خارجية دولة قطر رئيس الدورة الحالية كلمة قال فيها : نجتمع اليوم في ظل استمرار التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية والدولية التي تنعكس آثارها على دول مجلس التعاون ، معربا عن تطلعه الى تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق في مختلف المجالات التي من شأنها الإسهام في تحقيق الوحدة والترابط والعمل على اتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة بتعزيز أمن واستقرار دول المجلس ورخاء شعوبها .

واعتبر العطية ما تقوم به اسرائيل من تقسيم زمني للمسجد الاقصى بمنع المصلين من دخول المسجد في الفترة الصباحية ، والسماح للمستوطنين خطوة بالغة الخطورة ، مؤكدا أن هذه الخطوة تمثل اعتداء سافرا وغير مسبوق على حرمة المسجد الاقصى ، وتمثل تغير الواقع الديني والتاريخي للأقصى .

بعد ذلك بدئ الاجتماع المغلق لأصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون.

وأوضح معالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير في تصريح صحفي عقب انتهاء اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون في جلسته الـ ١٣٦ أن المجلس قدم التعازي لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – في ضحايا حادث سقوط إحدى الرافعات بالمسجد الحرام في مكة المكرمة ، كما أدان المجلس الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل في المسجد الأقصى الشريف ، ودعم المجلس موقف دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالجزر ، وكرر المجلس موقف دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالأوضاع في سوريا واليمن ، وتطرق المجلس لموضوع الاتفاق النووي بين الدول ٥ + ١ وإيران ، واستنكر المجلس أعمال إيران وتدخلاتها في شؤون دول المنطقة.

وأفاد أن المجلس بحث عدداً من الأمور التي تخص دول مجلس التعاون الخليجي والخطوات والمواقف التي سيتخذها دول الأعضاء خلال افتتاحية الجمعية العامة في نيويورك ، والاجتماعات التي مزمع عقدها مع دول مختلفة خلال تواجدهم فيها ، مبينا أن الاجتماع كان ايجابياً وبناءً.

وحول تصريحات الرئيس الروسي باعتراف وجود روسيا في سوريا قال معاليه : " إن التواجد الروسي كان معروفا قبل تصريحات الرئيس الروسي ، ونحن نعتقد أن هذا تصعيد فيما يتعلق بسوريا ، وبالنسبة للوضع في سوريا معروف ، الرئيس بشار الأسد فقد الشرعية ويجب عليه أن يرحل ولا مستقبل لسوريا بوجود بشار الأسد فيها".

وأضاف : " الخيار الأفضل لسورياً أن يكون الحل حل سياسي مبني على مبادئ " جنيف ١ " يؤدي إلى إنشاء سلطة مجلس انتقالي يهيئ البلد إلى مستقبل جديد وأفضل بدون بشار الأسد ، والخيار العسكري لازال قائمًا ، والمعارضة السورية لازالت تواجه النظام بفعالية أكثر مع مرور الزمن ، ونأمل أن يكون الحل في سوريا حل سياسي تفاديًا لتدمير وقتل المزيد من الأبرياء والأمر بيد بشار الأسد.